الاستثمار الأجنبي المباشر كركيزة أساسية لتفعيل و تنمية القطاع السياحي في الجزائر

أ/ سورية زرقين
جامعة بسكرة

الملخص :

يهدف البحث إلى إبراز مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مهم لنجاح الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري باعتباره قطاعا استراتيجيا بديلا لقطاع المحروقات في تمويل الموازنة العامة للدولة و توليد الدخل الوطني.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع السياحة بسبب العائد طويل المدى في الاستثمارات السياحية و كذلك العراقيل التي يواجهها في هذا القطاع.

وقدمت الدراسة بعض الاقتراحات أهمها: يجب على أصحاب القرار ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو القطاع السياحي ومحاولة إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفقاته.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع السياحي الاستثمار السياحي

Abstract :

This research aimed to highlight the status of foreing direct investment as an important factor for the success of investments in the Algerian tourism sector as a strategic sector alternative to the hydrocarbon sector in financing the state budget and generating national income

The study reached a number of results, the most important of which are: the weakness of foreign direct investment flows towards the tourism sector because of the long-term return on tourism investments and the obstacles faced in this sector

The study presented some suggestions, the most important of which are: The State should rationalize foreign direct investment and direct it towards the tourism sector and try to remove all obstacles that stand in front of its flows

Key words:
direct foreing investment ,tourism sector , tourism investment.

مقدمة

تعتبر صناعة السياحة من أسرع الصناعات نموا و تطورا،فقد سجل قطاع السياحة الدولية رقما قياسيا عام 2011 حيث وصل عدد السياح في العالم حوالي 982 مليون سائح بعد أن كان 441 مليون سائح عام 1990 أي بنسبة تغير بلغت 55% ورغم أن العالم قد عرف أزمة مالية حادة إلا أن عدد السياح لم يتراجع إلا باستثناء في بعض أنواع السياحة.

إلا أن القطاع السياحي في الجزائر دفع كباقي القطاعات الأخرى ثمن الخيارات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات منذ الاستقلال رغم الثروات الطبيعية التي تجمع بين الصحراء والبحر والجبال،الغابات،الحمامات المعدنية،والمقومات التاريخية،الثقافية التي تزخر بها البلاد وتكسبها ميزة تنافسية إلا أن هذا القطاع لا يملك قدرة تنافسية تمكنه من الدخول في الساحة الدولية لتجارة الخدمات باعتبار أن هذا القطاع خدمي له تشابك وترابط كبير مع باقي القطاعات الاقتصادية.

تحاول الجزائر في الوقت الراهن البحث عن مصادر أخرى للدخل غير قطاع المحروقات في ظل الانخفاض المستمر الذي تعرفه أسعار النفط، ومن أهم هذه القطاعات قطاع السياحة؛ فرغم المساهمة الضئيلة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن خطط التنمية فيها تشير إلى إمكانية رفع مساهمتها إلى مستويات أعلى وجعلها أكثر قدرة على خلق قيمة مضافة،وتحقيق عائد اقتصادي في مجالات مختلفة كالنقل،الفنادق،الاتصالات... وغيرها و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

إذ يعتبر هذا القطاع فتيا في الجزائر و مجالا رحبا للاستثمارات السياحية بما تتوفر عليه من مناطق سياحية عذراء، إلا أن هذه الاستثمارات تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة وتقنيات متطورة، لذلك قامت الجزائر بفتح هذا القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بمحاولة تذليل كافة العوائق التي تقف أمامه،ومنحه حوافز مالية وجبائية، وإعطائه مكانة هامة ضمن إستراتيجيتها السياحية باعتباره عنصرا فاعلا وحيويا في عملية التنمية السياحية، ولكون الاستثمار في قطاع السياحة له تأثير كبير ومتبادل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بتحضير استثمارات وصناعات إضافية فيها.

و انطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر؟

ولتسهيل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع السياحة في الجزائر؟
-ماهو دافع انفتاح القطاع السياحي في الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
-هل استطاعت الجزائر تذليل كافة العقبات التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع السياحي؟
هذه الأسئلة سيتم الإجابة عنها من خلال أربع محاور هي:
-**المحور الأول:** أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة السياحة
-**المحور الثاني:** الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع السياحي في الجزائر
-**الحور الثالث:** عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي في الجزائر
-**المحور الرابع:** إستراتيجية الدولة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة

المحور الأول:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة السياحة للدول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل صناعة السياحة وتحقيق التنمية السياحية لأي بلد من هنا تأتي أهمية تشجيع هذا النوع من الاستثمار في صناعة السياحة.

1- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة السياحة

تقوم الشركات القائمة بهذا الاستثمار بـ:

- التحكم بتركيب وتطور الصناعة السياحية وقطاعاتها المختلفة في البلد المضيف وذلك لعدم وجود شركات محلية ولكون الشركات المحلية لا تمتلك الموارد المطلوبة والخبرة في مجال السياحة[1]؛

- الاستثمار السياحي المباشر في الفرص السياحية المتاحة في المنتجعات والفنادق والبنية التحتية، كذلك المشاركة مع الدولة في عملية الترويج والتسويق للأنشطة السياحية والمشاركة في التخطيط السياحي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، إضافة إلى الاهتمام بعملية التدريب والتطوير السياحي؛

- يحقق نظام (b.o.t) مصالح الدولة من خلال عدم التزامها بتخصيص جزء من مواردها لتنفيذ وبناء المشروع وعدم تحملها لمخاطر فشله، وفي نهاية مدة المشروع تحول ملكية الأصول إلى الدولة، ويعد مشروع النفق الذي يربط بين فرنسا وإنجلترا من أشهر المشاريع التي أنشأت وفق هذا النظام، والذي امتدت فترة انجازه إلى 25سنة[2]؛

– السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي من خلال العديد من الطرق منها:[3]

– نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية ؛

– إدخال تجهيزات (آلات، معدات...) جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى الخدمات المرفقية المختلفة؛

– تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بالإضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة؛

– القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي؛

– الشركات السياحية الوطنية يمكن أن تقلد الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية، أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، يضاف إلى هذا أن وجود الشركات الأجنبية يمكن أن يدفع الشركات الوطنية إلى تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة؛

– التوسع في المشروعات السياحية وكذلك المشروعات المرتبطة بها سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معا يساعد على غلق العديد من فرص العمل الجديدة، وانخفاض البطالة وارتفاع الرفاهية الاقتصادية.

2– الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة السياحة

قد تكون لهذا النوع من الاستثمار آثارا سلبية متعددة على قطاع السياحة والتنمية السياحية حيث تقوم الشركات القائمة بهذا الاستثمار بـ:[4]

– التحكم بالأسواق السياحية والتدفق السياحي، فبدلا من التنوع في الأسواق السياحية، تقوم بتقديم خدمات تناسب أسواقها ذات الإنفاق الكبير، وإذا كان هناك شركات طيران تابعة لها، تقوم باستقطاب السياح من تلك الدول التي تقوم على خدمة مسافريها مما يركز الحركة السياحية في مناطق محددة ؛

– التأثير على أسعار المنتجات السياحية،فالشركات الكبيرة التي تساهم في تصدير أعداد كبيرة من السياح لبعض الدول وخاصة في مجال السياحة الجماعية،تحاول الحصول على أقل الأسعار واستغلال مواسم الركود للحصول على مزيد من التخفيضات ؛

– تقوم بعض الشركات الأجنبية العاملة في بعض الدول بالمبالغة في تكاليفها للحد من الأرباح المعلنة ومن ثم الحد من الضرائب المدفوعة.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاع السياحي في الجزائر

إن المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، سيلاحظ أنه متذبذب رغم أنه يعرف تحسنا كبيرا خاصة مع انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تحسن مناخ الاستثمار بشكل كبير،إلا أن التدفقات نحو القطاع السياحي جد ضئيلة وهذا بسبب أن هذا النوع من الاستثمار يتجه نحو القطاعات ذات الربح السريع في المدى القصير كقطاع المحروقات والقطاع الصناعي و يعزف عن القطاعات التي تولد أرباحا على المدى الطويل كقطاع الزراعة والسياحة.

1–تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

1–1– تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

اتبعت الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسات منفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر،وفيما يلي تطور هذه التدفقات خلال الفترة (2000–2015).

جدول رقم (01) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(200–2015):الوحدة مليون دولار

السنوات	التدفق الوارد	المقارنة بالنسبة للعالم	المقارنة بالنسبة للدول النامية	المقارنة بالنسبة للدول العربية
2000	438	0.019	0.18	7.42
2001	1.108	0.13	0.51	11.78
2002	1.060	0.14	0.63	14.52
2003	698	0.29	0.35	4.36
2004	882	0.12	0.33	3.48
2005	2.078	0.21	0.62	4.43
2006	2.142	0.14	0.53	3.06
2007	1.397	0.07	0.26	1.73
2008	2.594	0.14	0.44	2.93
2009	2.746	0.22	0.59	3.50
2010	2.264	0.17	0.36	3.22
2011	2.571	0.16	0.38	4.76
2012	2.900	0.22	0.45	5.63
2013	25.298	1.77	3.82	3.36
2014	26.820	2.05	4.05	3.39
2015	26.232	1.48	3.42	6.55

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على:

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار 2014، 2015.
- 2016www.anctad.org

من الجدول يلاحظ أن التدفقات الواردة إلى الجزائر جد ضئيلة مقارنة بما يتدفق إلى الدول النامية، إذ لا تتعدى نسبة 4% من إجمالي ما يتدفق إلى هذه الدول،و 6% من إجمالي ما يتدفق إلى الدول العربية باستثناء سنتي 2001 و 2002 إذ حققت نسبة نمو 11% و 14% على التوالي.

الفترة (2000-2009): عرفت التدفقات تحسنا كبيرا رغم تذبذبها فقد ارتفعت التدفقات من 438 مليون دولار و2.746 مليون دولار، وهو أعلى تدفق عرفته هذه الفترة و ذلك بسبب:

- التشريع الجديد والإطار المؤسساتي الذي حفز تدفقات هذا النوع من الاستثمار؛
- التدفقات المحققة في قطاع الاتصالات بدخول شركة أوراسكوم تلكوم و الوطنية الكويتية؛
- بروز ظاهرة الاستقرار الأمني والسياسي كظاهرة عالمية بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001؛

-خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار للشركة الهندية(ISPAT)؛

-الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات من قبل الشركات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

الفترة (2010-2012):انخفضت التدفقات الواردة مقارنة بسنة 2009 و هذا بسبب:

- تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات على خلفية قضايا الفساد لشركة سوناطراك؛

-مخاوف المستثمرين الأجانب من قاعدة الاستثمار 51/49 التي فرضها قانون المالية التكميلي 2009.

الفترة (2012-2015):قفزت التدفقات من 2.900 مليون دولار سنة 2012 إلى26.820 مليون دولار سنة 2014 لتعاود الانخفاض سنة 2015 ب 587 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 ويعود هذا الانخفاض إلى دخول قطاع المحروقات في أزمة وغياب البدائل بالإضافة إلى التغيرات المستمرة في القوانين و توسيع القاعدة 51/49 لتشمل الشركات التجارية و المستوردين.

إن هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في السنوات الأخيرة قد دعمته أسعار النفط التي عرفت ارتفاعا استثنائيا، والتي انعكست إيجابيا على الاقتصاد الجزائري، كذلك الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية، وإعطاء بعد جديد للاستثمار، وتظهر هذه الإرادة من خلال التعديلات التي أجريت على القانون 12/93 والتي تمنح الضمانات للمستثمرين إضافة إلى المصادقة على عدة معاهدات واتفاقيات ثنائية متعلقة بحماية الاستثمار.

إن هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الآخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (02):تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2015)الوحدة :مليون دولار

السنة	1990	2000	2005	2011	2015
المخزون	1.561	3.497	9.944	21.780	26.200

Source :www.Unctad.org2016

2- **أهم الشركات المستثمرة في الجزائر:** تستثمر أغلب مناطق العالم في الجزائر و تعتبر أوربا المستثمر الأول في هذا المجال و للتوضيح أكثر يمكن إدراج الجدول التالي:

جدول رقم (03): أهم المناطق المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة(مليون دينار)	مناصب الشغل
أوربا	377	898192	76709
الاتحاد الأوربي	274	563346	39939
الدول العربية	200	1267592	37842
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
إفريقيا	01	27799	400
استراليا	01	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89992	2083
المجموع	950	3035637	169190

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2016

يمكن ترتيب أكبر عشر دول مستثمرة في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم(04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

الترتيب	الدول	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
01	الإمارات العربية المتحدة	25	26	11.561	15.280
02	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
03	فرنسا	62	81	10.011	5.950
04	فيتنام	02	02	1.999	4.743
05	سويسرا	07	12	5.874	4.538
06	مصر	09	11	7.350	4.178
07	المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
08	وم أ	31	34	3.210	3.303
09	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	01	03	4.349	2.447

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2015.

أما أهم الشركات المستثمرة فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر (2003-2014)

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
01	الشركة الاستثمارية الإماراتية الدولية	01	3000	5000
02	بتروفيتنام (شركة الفيتنام الدولية للبترول والغاز)	02	1999	4.743
03	شركة (REPSOLLSA)	02	839	3.565
04	شركة JELMOLO HOLDING (AG)	05	4500	3.539
05	شركة TOTAL GO	03	961	3.456
06	ORASCOM GROUP(مجموعةأوراسكوم)	06	3541	2.814
07	Arcelormi Ttal	03	4349	2.447
08	Brutishpetroleum (BP)	03	485	2.384
09	GROUPO ortis construction servicies des mediterneo	04	2434	2.049
10	China national petroleum	02	291	1.991

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2015

2- مقارنة القطاع السياحي بالقطاعات الأخرى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة قطاع المحروقات الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة بعد صدور القانون 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991، حيث عرف هذا القطاع نوعا من الانفتاح ففي سنة 1992 سجلت الجزائر أكثر من 601 عقد شراكة بين شركة سوناطراك، والشركات الأجنبية البترولية[5]كما عقدت في الألفية الجديدة أضخم الصفقات في هذا المجال تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط مثل الصفقة الموقعة بين شركة سوناطراك والشركة البريطانية(بريتش بتروليوم) لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح و التي بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار[6]رغم هذا لا يمكن الإنكار بأن هناك اتجاه للاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات أخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(06): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات خلال (2002-2015)

القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دينار جزائري)	نسبة التكلفة من الإجمالي
الزراعة	10	3117	0.13
البناء	121	98996	4.01
الصناعة	386	1681400	68.03
الصحة	06	13573	0.55
النقل	21	13172	0.53
السياحة	11	420657	17.02
الخدمات	120	151335	6.12
الاتصالات	01	858	3.62

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، مارس 2016

يبين الجدول أن قطاع الصناعة في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 386 مشروعا أجنبيا يليه قطاع البناء في المرتبة الثانية بـ 121 مشروعا أجنبيا فقطاع الخدمات بـ 120 مشروعا أجنبيا في المرتبة الثالثة، أما قطاع السياحة فيأتي في المرتبة الخامسة بـ 11 مشروعا أجنبيا فقط؛ ما يدل على أن هذا القطاع لا يستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث لا تستثمر فيه سوى 08 شركات أجنبية معظمها ذات جنسيات عربية كالسعودية والإمارات... وغيرها.

على غرار شركة إعمار الإماراتية، حيث أن أغلب طلبات الاستثمار في هذا القطاع من طرف المستثمرين الوطنيين الخواص، وأغلب الطلبات تكون بالولايات الساحلية.

- المحور الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة

رغم التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار في الجزائر في السنوات الأخيرة، ورغم الجهود المبذولة لذلك، إلا أن هناك عراقيل مازال يؤكد عليها المستثمرون في جميع القطاعات بما في فيها قطاع السياحة سواء كانت الاستثمارات محلية أو أجنبية ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:

1- الفساد الإداري:

أضر الفساد بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب في سنوات العشرية السوداء ومع هذا لم تتخذ الإجراءات الكافية لمكافحة هذه الآفة المدمرة[7]، وقد شهدت الألفية تفشي غير مسبوق ولا مثيل له لثقافة الفساد والإفساد ولعل الذي ساهم في تفاقمها هو الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مختلف الميادين بصورة متسرعة،دون بحث عواقبها من جهة والبحبوحة المالية التي أسالت لعاب الكثير من الفاسدين من جهة ثانية، إضافة إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة التي صاحبت هذه الفترة والتي سهلت وشجعت في بعض الأحيان إلى حد بعيد ارتكاب مختلف الجرائم ذات الصلة بالفساد الإداري، ووفرت المناخ المناسب لمثل هذه السلوكيات الفاسدة، وتفيد التقارير أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط، كما يرجع بعض المحللين ذلك إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا[8] كل هذا يكلف المستثمر أعباء إضافية في مشاريعه في الجزائر.

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد خلال الفترة (2005-2015)

السنة	عدد النقاط(100)	الترتيب عالميا
2005	31	97
2006	34	94
2007	29	99
2008	32	92
2009	18	111
2010	23	105
2011	17	112
2012	23	105
2013	34	94
2014	36	88
2015	36	88

suorce: www.transparency.org le22/02/ 2016

2- الإجراءات البيروقراطية

إجراءات الاستثمار في الجزائر تتسم بالتعقيد وطول المدة، وارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية السائدة، وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات فإنشاء مؤسسة لا يزال يخضع لعوامل بيروقراطية عديدة، ككثرة المراحل وطول مدة إجراءات التأسيس (14 مرحلة أما المدة فإن المتوسط يصل إلى 26 يوما)، وتتعقد الأمور بصورة أكبر حينما يتعلق الأمر بتسجيل أو تسوية الملكية التي تتطلب 16 مرحلة وإجراءات تمتد إلى 52 يوما بتكلفة تقارب 10% من قيمة الملكية أما المراحل والإجراءات المتصلة بالرسوم والضرائب فهي معقدة وتجمع 63 إجراءً ومرحلة مختلفة، وتتطلب 504 ساعة في السنة، وتمثل الرسوم والضرائب عادة متوسطا يصل إلى 58.5% من إجمالي الأرباح المحققة، أما الإجراءات و المراحل المتصلة بالرسوم و الضرائب فهي معقدة و تضم 63 إجراءا و مرحلة مختلفة و تتطلب 504 ساعة في السنة، وفي ذات السياق يتطلب تنفيذ عقد من العقود 49 إجراءا ومرحلة في مدة تتجاوز 407 يوما، أما المدة التي تستغرقها عملية إنهاء مشروع استثماري فإنها تمتد إلى 04 سنوات كمتوسط في مدة تتجاوز 407 يوما وتصل كلفة هذه العمليات 04% من قيمة المشروع.

هذه الممارسات السلبية أثرت على الاقتصاد الوطني إذ أن المستثمر الإماراتي مثلا كان ينوي سنة 2000 إقامة مشاريع استثمارية كبيرة في مجال البناء والسياحة لكن العراقيل

البيروقراطية جعلته يغير وجهته إلى المغرب لإقامة مشاريعه بفضل التسهيلات التي منحت له في المغرب، حيث قدرت هذه الاستثمارات بحوالي 18 مليار دولار منها 09 مليار دولار في قطاع السياحة، من خلال إنشاء فنادق ومراكز سياحية.[9]

3- مشكلة العقار السياحي

يعتبر العقار السياحي مشكلا حقيقيا بالنسبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لعدم توافق العرض مع الطلب، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ولا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من الممارسات كالسمسرة والمضاربة في العقار، ورغم الإجراءات القانونية إلا أن هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها:[10]

-الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي.

- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي.

- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي.

بالإضافة إلى هذا فالعقار السياحي يواجه عراقيل أخرى أهمها:

-الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية.

-تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي.

-تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي.

-تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة، كما أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما يكلف المستثمر من 20 إلى 30% من رأس المال المستثمر[11].

4- السوق الموازي

ظهر السوق الموازي في الجزائر نتيجة تغير النمط الاقتصادي من مخطط ممركز إلى اقتصاد السوق، وقد ساعد على انتشاره بسرعة الاعتماد على عائدات المحروقات وعدم وجود مكاتب صرافة معتمدة هذا الأخير الذي أثر بصورة مباشرة على سوق العمل والأسعار بما فيها أسعار الصرف، الأمر الذي أثر سلبا على الاقتصاد في البلاد من خلال انتشار

ظاهرة الفساد الإداري في النظام المصرفي بالإضافة إلى تكبد الدولة خسائر مالية كبيرة نتيجة التهرب الضريبي.[12]

يعتبر السوق الموازي من أهم مخاوف المستثمرين حيث تلعب دورا مهما في الاقتصاد إذ تؤكد الإحصائيات أن هذا السوق يسيطر لوحده على 40 إلى 50 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف (فهذا السوق تعرض فيه أسعار أقل من الأسعار المعروضة في السوق الرسمي، بالتالي فهناك إمكانية لتحطيم الأسعار)، الأمر الذي جعله يتطور من سنة إلى أخرى متسببا في تعثر السياسة الاقتصادية، المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثمة إعاقة التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي،وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود الذي يشجع دخول المستثمرين الأجانب والاستثمار في جميع القطاعات بما فيها قطاع السياحة.[13]

5- صعوبة التمويل للاستثمار السياحي

إن السبب الرئيسي في صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية راجع إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في ذلك، كذلك هيمنة القطاع العام على النظام البنكي الجزائري -بعد الفضائح التي هزت القطاع البنكي الخاص-واعتماده على الطرق التقليدية في التسيير التي أفرزت الكثير من النقائص والسلبيات في مجال التعامل مع المستثمرين،فالمستثمر لا يستفيد من العديد من المزايا بما في ذلك الحصول على بعض المعلومات والخدمات، إضافة إلى المدة التي تستغرقها دراسة ملفات القروض وتعقد مسار منحها، ويمتد الأمر إلى عدم القدرة في الحصول على المعلومات البنكية.

كذلك البنوك الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية؛ إذ أن إنشاء هذه الاستثمارات تتطلب تمويل كبير، نظرا لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة (صحية، رياضية، ترفيهية،...) حيث تتلاءم مع رغبات السياح،إضافة إلى ذلك فإن القروض المقدمة في إطار الاستثمارات السياحية غير مشجعة نظرا لكون معدلات الفائدة عليها مماثلة وليست منافسة لباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية.[14]

ورغم أن البنوك الجزائرية قد توفرت على قدرات تمويلية كبيرة بفعل ارتفاع أسعار النفط إلا أنها لم تستغلها في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع الاستراتيجي، كما أنها لم تتبع سياسة

ترشيدية في مجال منح القروض،بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في المجال السياحي يتميز بنوع من الخصوصية منها:[15]

-مدة تنفيذ المشاريع السياحية طويلة نوعا ما حيث تصل إلى 05 سنوات.

-تتعدد مجالات الاستثمار السياحي وتتنوع، حيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الاستشفاء، ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المحميات، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ا ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي.

-المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة وذات أسعار فائدة مرتفعة، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت وما زالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية.

-طول الآجال الخاصة بالوصول إلى مرحلة مردودية المشروع، وهذه الفترة تمتد إلى (03) سنوات انطلاقا من بداية سير المشروع، وبالتالي فالمشروع السياحي لا يدخل مرحلة المردودية إلى بعد مرور حوالي (08) سنوات، حيث يكون رأس المال المستثمر مقيد وجامد في شكل بنايات وتجهيزات، هذا ما يجعل القروض البنكية المقدمة لتمويل الاستثمارات السياحية لفترات قصيرة ومتوسطة لا تتماشى مع وضعية هذا النوع من الاستثمارات التي تحقق أرباح لتغطية القروض على المدى الطويل، وهذا ما شكل عائقا أمام الحصول على القروض البنكية لتمويل المشاريع السياحية.

بلغ عدد المشاريع التي تعاني من تعثر بسبب التمويل 217 مشروع سنة 2008 بطاقة استعابية قدرت ب 19.231 سرير، و في بعض الأحيان تم التخلي عن العديد منها،و في بعض الأحيان يتم تغيير الوجهة إلى مشاريع أخرى.[16]

6- ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وبالتالي فهي تفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس

مثلا يتم فيه توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة إيجابية على الاستثمارات السياحية بها.[17]

المحور الرابع:إستراتيجية الدولة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة

أهم هذه الإجراءات يتمثل فيما يلي:

1- التدابير االجبائية

لتشجيع الاستثمار في القطاع اتخذت الدولة التدابير الجبائية التالية:[18]

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية.

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى بنسبة 25% من هذه الضريبة.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من03% و4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

- تستفيد عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب في إطار "مخطط نوعية السياحة" على التوالي من تخفيض بـ 03% و4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

-الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والجهوية.

-تطبيق النسبة المخفضة 07% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2019/12/31 فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.

-الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، وكذا تأسيس شركة في قطاع السياحة.

-تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل طبقا لمخطط "نوعية السياحة"

-من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض نسبة تقدر على التوالي بـ 50% و80%.

2- تذليل العقبات الإدارية و البيروقراطية

تذليل كافة العقبات الإدارية والبيروقراطية أمام المستثمر من خلال تبسيط ملف الاستثمار والمصادقة على المشروع في ظرف أسبوع واللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة لاستقبال الملفات والرد عليها في أسرع وقت ممكن، والتقليص من فترة معالجة ملفات الاستثمار ومن الأوراق الإدارية المطلوبة في الملف من سبعة وثائق إلى ثلاثة تتمثل في طلب وثيقة تبرير الملكية وملف تقني للمشروع فقط على أن يشترط في المستثمر أن يحترم شروط الاستثمار ودفتر الأعباء والإجراءات الواجب إتباعها لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية، على أن تكون هناك مرافقة مالية لتغطيه 70% من التكلفة على عاتق البنوك.[19]

3- تسهيل الحصول على العقار

تسهيلا للعقار، هناك إجراءات جديدة خاصة بتحديد مواقع إنجاز المشاريع الاستثمارية، ومنح الامتيازات على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية وتم تحديد هذه الإجراءات في المادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على أن يكون منح الامتياز بالتراضي بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة كما أن هناك إجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين للحصول على قطع أراضي داخل أو خارج مناطق التوسع السياحي عن طريق التنازل أو القروض الميسرة.[20]

وفي إطار مخطط توجيهي للتهيئة السياحية الذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية تم تسطير الأعمال الرئيسية التالية:[21]

- الشروع في الدراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي.
- مواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة توسع ومواقع سياحية.

-التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، ذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

-إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي.

-تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي يقدر بـ 640 مليون دج.

4- تأطير و تمويل المشاريع السياحية

يتعلق الأمر بتكييف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي وعلى هذا الأساس لابد من:[22]

-ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية)، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.

- دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

- تنمية منطقة الجنوب بالقيام بمشاريع تهيئة المسالك الموجودة بغرض تسهيل استعمالها وفتح مسالك جديدة ومحطات سياحية من أجل تقليص مدة التنقل.

- إعداد حصيلة للطاقة الحموية المقدرة بـ 200منبع ودراستها من أجل تحديد الخصوصيات الاستثنائية لكل منبع حموي، لأن هذه الطاقة تشكل أداة لدعم وتحفيز وتوجيه الاستثمار في الميدان الحموي مستقبلا.

5- دعم التكوين:

تتوفر الجزائر على 84 مؤسسة تكوينية تابعة لقطاع التكوين المهني و7 معاهد مختصة في النشاط السياحي وأربعة معاهد ومدارس تكوينية تابعة لقطاع السياحة، وتبلغ طاقة الاستيعاب 6000 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى المدرسة العليا للفندقة والإطعام والتي تتوفر على 800 مقعد بيداغوجي[23].

ومن أجل تكوين يد عاملة مؤهلة في القطاع في مختلف المهن والتخصصات استجابة لطلب الزبائن[24]، ستخصص الدولة نسبة 05% لتكوين المؤطرين و10% للمكلفين بالاستقبال و45% للإطعام، و15% لمختلف النشاطات و25% للتكوين في مجال الإيواء.

-تدارك النقائص في التكوين بإنجاز معاهد تكوينية جديدة في مختلف مناطق الوطن.

- تزويد المعاهد التكوينية بوسائل بيداغوجية عصرية لفائدة الطلبة.

- فتح تخصصات جديدة في مراكز ومعاهد التكوين باعتماد نمط تكويني في مجال التمهين والتوجه نحو تكوين مرشدين سياحيين محليين.

– تحيين البرامج لبلوغ الجودة والاحترافية في الخدمات السياحية والتوجه نحو التكوين حسب طلب واحتياجات المؤسسات السياحية.

– فتح المجال أمام الشركات الخاصة والجمعيات الفندقية الدولية الجديدة للاستثمار في ميدان التكوين وتحسين مستوى المستخدمين.

6– دعم الترويج السياحي

نظرا لأهمية هذه الوظيفة وجب تسخير كل المجهودات وعلى جميع المستويات وتدعيمها من خلال الأعمال التالية:[25]

– إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة مما يسمح له القيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة إليه؛

– إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي؛

– إعداد دراسات للأسواق: يجب أن تأخذ هذه المهمة مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي، وينبغي أن تمتد لتشمل ترقية الاستثمار والشراكة؛

– إشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتوج السياحي الجزائري، وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد تنمية ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان، أما المنظمات المهنية فيتعين عليها أن تشكل قوة اقتراح فعلية ومشاركة السلطات العمومية من أجل الارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها؛

– تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل والخارج.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل لصناعة السياحة و تحقيق التنمية السياحية.

و لكي تستطيع الجزائر تفعيل و تنمية قطاعها السياحي يجب عليها التطبيق الفعلي للإستراتيجية السياحية التي وضعتها و ترك المبادرة للقطاع الخاص بما فيه الأجنبي ومحاولة تذليل كل العقبات التي تقف أمامه و تقديم التسهيلات اللازمة سواء من الجهات المختصة أو البنوك،كذلك الاهتمام بتأهيل العنصر البشري في القطاع السياحي و الذي يمثل عنصرا مهما في المحددات المساعدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن

انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام لهذا الاستثمار إذا لم تكن العمالة مدربة و مؤهلة.

الهوامش

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة ،الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2009 ، ص72.

[2] بدون مؤلف ، نظام البناء والتشغيل والتحويل (**B.O.T**)، سلسلة جسر التنمية، العدد 18، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص3.

[3] نزيه الدباس ، إدارة القرى السياحية ، سلسلة كتب السياحة والفندقة، دار حامد للنشر والتوزيع (ط2) الأردن،2007، ص ص15-16.

[4] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، المرجع السابق ، ص ص72-73.

[5]guide investir en algeria 2007, p39.

[6]Unctad ,examen de la politique d'investissement Algérie,nation unis ,New york et Genéve,2004, p 11

[7] عبد الحميد ابراهيمي ، الفساد في الجزائر، مداخلة في الندوة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية 2004، مارس 2006، ص841-842.348

[8]حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012-2013)

[9]عوينان عبد القادر،السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات (2025/2000) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر 03 ،(2013/2012)، ص221.

[10]عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص220.

[11]محيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، الجزائر 20/19 ديسمبر 2009 ، ص

[12] م.ذبيح، تداعيات انتشار السوق الموازية بالجزائر على الموقع www.djazairess.com5/8/2016

[13] محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، الجزائر ،ديسمبر 2011.

[14]عوينان عبد القادر، المرجع السابق، ص226.

[15]عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص227.

[16] قرومي حميد وحميدي عبد الرزاق ، السياحة في الجزائر: الواقع وآفاق التطوير، مداخلة مقدمة في المتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي البويرة ، الجزائر ، 12/11 ماي 2010 ص14.

[17] تبري يوسف، الاستثمار السياحي في الجزائر (الأهمية و المعوقات) ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية (دراسة حالة تجارب بعض الدول) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ، الجزائر ،25/24 أفريل 2012 ، ص11.

[18] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz le22/08/2016

[19] منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة ، الجزائر، (2015/11/22)، ص08.

[20] منتدى رؤساء المؤسسات ، المرجع السابق ، ص08.

[21] لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (الآليات والبرامج)، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012، ص178.

[22] لحسين عبد القادر، المرجع نفسه، ص178.

[23] www.radioalgerie.dz 20/08/2017

[24] المرجع نفسه

[25] لحسين عبد القادر، مرجع سبقذكره، ص179.